AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UMOJA WA AFRIKA

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
UNIÓN AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

الدورة السابعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة
للمالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل
03 – 07 يوليو 2024
تونس العاصمة، تونس

STC/MAEPI(VII)/EXP/CN

مذكرة مفاهيمية حول موضوع الدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة

"تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في أفريقيا: التحديات والفرص وأولويات السياسات لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة"

أولا- السياق

1. يتطلب تحقيق أفريقيا التي نريدها، يعمها السلام وموحدة ومزدهرة وقوية، في إطار أجندة 2063، سياسات منسقة على جميع المستويات لتسريع العمليات التحويلية المفضية إلى تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. وتتجسد أساسات هذا الطموح في مختلف الاستراتيجيات القارية، بما في ذلك: خطة عمل لاغوس، ومعاهدة أبوجا لعام 1991، وأجندة 2063، من أجل إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية من خلال نهج تدريجي يشمل، في جملة أمور، تعزيز التعاون القطاعي وإنشاء مناطق تجارة حرة إقليمية، واتحاد جمركي قاري، وسوق موحدة، واتحاد نقدي واقتصادي.

2. وبالرغم من هذه الخطط الإنمائية القارية والإقليمية والوطنية منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963، شهدت الاقتصادات الأفريقية تقلبات في معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي، مع بعض الفترات التي تبعث الأمل لتحقيق نهضة أفريقيا. تأثرت فترات التفاؤل هذه مراراً وتكراراً بسبب الصدمات الخارجية التي أدت إلى اتجاه تنازلي في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في غضون بضع سنوات. وهكذا، شهدت القارة ما يقرب من 20 عامًا من عام 1961 و2020، انخفاضًا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى عدم كفاية مستويات النمو، حيث تجاوز النمو السكاني نمو الناتج المحلي الإجمالي.

3. وعلى المستوى الفردي، شهدت البلدان الأفريقية مسارات نمو مختلفة، تراوحت عادة بين مراحل النمو والركود والانحدار أو حتى السقوط الكارثي. سجلت بلدان مثل بوتسوانا وبوركينا فاسو والرأس الأخضر ومصر والمغرب وتونس سنوات طويلة من النمو. وشهدت بلدان أخرى، مثل ليبيريا وسيراليون وموزمبيق، انخفاضات حادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب النزاعات، قبل أن تسجل انتعاشا. في بعض البلدان، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 أقل مما كان عليه في عام 1961. وحقق عدد قليل من البلدان الأفريقية، بما في ذلك بوتسوانا وغينيا الاستوائية وأنغولا وإثيوبيا، معدلات نمو مستدامة في الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن 7% على مدى عقدين من الزمن، ولكنها شهدت أيضا منعطفات في بعض البلدان. وبشكل عام، تظهر البلدان الأفريقية أنماطاً من الصعود والهبوط، مما يشير إلى تحديات أساسية في هيكل النمو.

4. من المعروف أن أفريقيا تواجه العديد من التحديات التي تميل إلى الحد من استدامة نموها وشموليته. تشمل هذه العوامل ديناميات الديون في أفريقيا، وتأثيرات فيروس كورونا-19، وضعف القدرات المؤسسية والحوكمة، والموارد الطبيعية والاعتماد على السلع الأساسية، وتغير المناخ وانعدام الأمن، ومحدودية الاستثمار، والتجارة والتكامل الإقليمي، وضعف البنية التحتية. ورغم اعتبارها تحديات، إلا أنها في الواقع فرص يمكن الاستفادة منها لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. على سبيل المثال، يملك اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية القدرة على إنشاء سوق بقيمة 4.3 تريليون دولار أمريكي، و 1.3 مليار شخص، وتوقعات للارتفاع لتصل إلى سوق بقيمة 15 تريليون دولار أمريكي لسكان يبلغ عددهم 2.7 مليار نسمة في عام 2060.

5. إزاء هذه الخلفية، فإن أحد التحديات المربكة التي تعيق قدرة أفريقيا على الحفاظ على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية هو عدم مواءمة السياسات العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية مع الهدف المتوقع المتمثل في تحقيق أداء اقتصادي مرتفع والحفاظ عليه. ستتم دعوة الوزراء خلال مداولاتهم إلى النظر بشكل نقدي في مسألة تعزيز التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في أفريقيا. ستناقش الدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة وتسلط الضوء على التحديات والفرص وأولويات السياسات لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال تعزيز التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في أفريقيا. ويكمن الهدف في وضع كل دولة أفريقية على مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 7 إلى 10 في المائة والخروج من دائرة الفقر المفرغة وتحقيق أجندة 2063 في نهاية المطاف.

6. وفي هذا السياق، ستُعقد الدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة للمالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل في تونس العاصمة، تونس، من 3 إلى 7 يوليو 2024، تحت موضوع: "تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في أفريقيا: التحديات والفرص وأولويات السياسات لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة".

ثانيا- تحديات وتكاليف عدم التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية

النمو غير المنتظم والنمو الذي لا يخلق فرص العمل

7. يؤدي الافتقار إلى التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية إلى تقليل قدرة أفريقيا على تحقيق نمو شامل بنسبة تتراوح من 7 إلى 10 في المائة وتنمية مستدامة على النحو المنصوص عليه في أجندة 2023. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، شهدت أفريقيا فترات نمو يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات: ((1) تسارع النمو، (2) ارتفاع النمو، و(3) عمليات الإقلاع الفاشلة. وخلال الفترة 1960-2014، سجل أكثر من 30 بلدا، بما في ذلك بوتسوانا وبوركينا فاسو والرأس الأخضر ومصر والمغرب وتونس، تسارعا في النمو مع معدلات نمو مستدامة للناتج المحلي الإجمالي بلغت 7% أو أكثر على مدى عقدين من الزمن. شهدت أفريقيا أيضًا ارتفاعات حادة في النمو في 18 بلدا، وشهد 12 بلدا انطلاقات فاشلة، بما في ذلك الجزائر، والكاميرون، والكونغو، وكوت ديفوار، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا، والغابون، وملاوي، ونيجيريا، وسيراليون، وزامبيا، وزيمبابوي. بل إن أداء النمو في أفريقيا أقل جودة من حيث نصيب الفرد مقارنة بمناطق أخرى من العالم.

8. لا يزال تأثير الصدمات العالمية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا-19 والتوترات الجيوسياسية وتغير المناخ يؤثر على مسار النمو في أفريقيا. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا 3.8% و4.2% في عامي 2024 و2025 على التوالي. وعلى الرغم من هذا الانتعاش والاتجاه الإيجابي، لا يزال النمو أقل من متوسط ما قبل الجائحة البالغ 5% والمستوى المستهدف البالغ 7 إلى 10% المطلوب لتحقيق أجندة 2030 وأجندة 2063.

9. إنّ البطالة آخذة في الارتفاع بوتيرة أسرع من النمو في أفريقيا. ويبلغ متوسط الفارق بين معدلات البطالة والناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.04% بين عامي 2018 و2024. يظهر هذا الفارق زيادة في البطالة لا يغطيها نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا. وتظهر البيانات الأخيرة ارتفاعا في معدلات البطالة الفعلية في أفريقيا مع تسجيل ذروة تاريخية بلغت 7.2% في عام 2021، وهو العام الذي شهد ذروة عالية في الناتج المحلي الإجمالي (4.8).

عدم الاستقرار المالي والديون

10. تسجل البلدان الأفريقية مستويات منخفضة نسبياً من الإيرادات الضريبية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. وفقًا لإحصاءات الإيرادات في أفريقيا، بلغ المتوسط غير المرجح لنسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] في 33 دولة أفريقية 15.6% في عام 2021، ولم يسجل أي تغيير منذ عام 2020. وبالمقارنة، بلغ متوسط نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 19.8%، و21.7%، و34.1% على التوالي في عام 2021. وهذا يحد من قدرتها على تمويل الخدمات العامة الأساسية، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

11. من أجل تسريع النمو والتعامل مع البيئة غير المواتية، قامت معظم الحكومات بزيادة إنفاقها المالي في سياق انخفاض الإيرادات. وأدى تدهور الأوضاع المالية وتقلص الحيز المالي وانخفاض الطلب

[1] يتم قياس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي كإيرادات ضريبية (بما في ذلك مساهمات الضمان الاجتماعي الإلزامية المدفوعة للحكومة العامة) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الخارجي إلى زيادة مستويات الديون وعدم القدرة على تحملها. وفقًا للبنك الأفريقي للتنمية 2023، سيظل متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا مرتفعًا عند 66 في المائة في عام 2023 ويستقر عند 65 في المائة بسبب احتياجات التمويل المتزايدة المرتبطة بارتفاع فواتير واردات الغذاء والطاقة، وارتفاع تكاليف خدمة الديون بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض أسعار الصرف ومخاطر التمديد. إضافة إلى ذلك، أدت الصعوبات التي تواجهها العديد من البلدان في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، إلى جانب محدودية تعبئة الإيرادات، إلى إصدار ديون بالعملة المحلية، والتي زادت بشكل كبير من 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في عام 2019 إلى 42 في المائة في عام 2021. وبالتالي، ينبغي أن تكون إعادة هيكلة الديون المحلية جزءا من المفاوضات الرامية إلى حل أزمات الدين العام في البلدان التي تواجه مخاطر متزايدة.

تزايد التدفقات المالية غير المشروعة

12. على الرغم من الالتزام الرفيع المستوى الذي تم التعهد به منذ اعتماد الإعلان الخاص للمؤتمر بشأن التدفقات المالية غير المشروعة (الوثيقة (Assembly/AU/17(XXIV) في يناير 2015، تشير التقديرات الأخيرة إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة قد زادت من التقديرات الأصلية البالغة 50 مليار دولار أمريكي سنويًا لترتفع إلى حوالي 89 مليار دولار أمريكي سنويًا منذ عام 2020. ويمثل هذا 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا. تمثل الخسارة في التدفقات المالية غير المشروعة حوالي 95 في المائة من العملية التاريخية لتجديد الموارد البالغة 93 مليار دولار أمريكي للمؤسسة الدولية للتنمية، وهي جزء من البنك الدولي لتقديم قروض ميسرة للدول النامية. وعلى نفس المنوال، تساهم الحوافز الضريبية في خسارة أخرى بقيمة 220 مليار دولار أمريكي. تتطلب معالجة هذه القضايا بذل جهود متضافرة لتعزيز الشفافية المالية، وتعزيز الكفاءة، وضمان المساءلة في إدارة الضرائب.

التأخير في تنفيذ أجندة التكامل الإقليمي

13. كان من المفترض في الأصل أن يتم الانتهاء من نهج معاهدة أبوجا الذي يتألف من 6 مراحل لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية في عام 2000. وعلى الرغم من الرغبة القارية الهائلة في تحقيق التكامل الإقليمي كمصدر للنمو الاقتصادي والرخاء المشترك، يسلط التقدم البطيء المسجل في البرامج القارية المختلفة الضوء على الحاجة إلى جهود منسقة للنهوض بهذه الأجندة الهامة. خارج منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، هناك حاجة إلى بذل جهود تنفيذ كبيرة لإنشاء اتحاد جمركي قاري، وسوق موحدة، واتحاد نقدي واقتصادي نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وفي جوهر هذه الحملة، نجد الحاجة إلى الالتزام ببرنامج التعاون النقدي الأفريقي وتنفيذه بشأن معايير تقارب الاقتصاد الكلي نحو إنشاء البنك المركزي الأفريقي، وإنشاء بنك الاستثمار الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي، والبورصة الأفريقية. ولهذه المؤسسات أهمية بالغة لأنها تشكل الهيكل المالي الأفريقي الضروري للتمويل المستدام للقارة.

تأثير الصدمات الخارجية على سياسات الاقتصاد الكلي في أفريقيا

14. تواجه آفاق النمو في القارة على المدى المتوسط العديد من المخاطر السلبية، بما في ذلك التطورات السلبية غير المتوقعة في الاقتصاد العالمي، والصدمات الخارجية بسبب التغيرات في الظروف الجوية، وعدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن، والاضطرابات المدنية المحتملة في بعض البلدان. وعلى الرغم من تزايد التفاؤل والقدرة على الصمود، لا تزال أفريقيا تواجه أزمات خارجية متعددة. لقد كشف تأثير جائحة فيروس كورونا-19، والحرب الروسية الأوكرانية، والتطورات الأخيرة بين إسرائيل وفلسطين، وتغير المناخ، عن استمرار تعرض القارة للصدمات الخارجية. وقد أدت هذه العوامل

وغيرها إلى تقييد قدرة المنطقة على الحفاظ على زخم النمو الذي شهدته في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

15. ولترجمة النمو الاقتصادي السريع إلى تنمية مستدامة وشاملة، يجب على أفريقيا أن تتابع استراتيجيات التنمية التي تعزز التنويع الاقتصادي، وتخلق فرص العمل، وتحد من عدم المساواة والفقر، وتعزز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولا يمكنها تحقيق ذلك إلا من خلال التحول الهيكلي لاقتصاداتها، وهو ما يتطلب وجود سكان أصحاء يتمتعون بمهارات عالية الجودة وذات صلة لتسهيل التحول الإنتاجي من خلال التصنيع.

ثالثا- الأساس المنطقي والفرص لتعزيز تنسيق السياسات في أفريقيا

ألف. الأساس المنطقي لتعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في أفريقيا

16. إن التنمية الاقتصادية ككل ليست من اختصاص إدارة حكومية واحدة فقط، ولكنها تتطلب التنسيق والتعاون بين مجموعة من الإدارات الحكومية. من المرجح أن تكون سياسات التنمية الاقتصادية غير فعالة في غياب السياسات والمؤسسات المنسقة والمتكاملة التي تدعم هذا الهدف الشامل. ومن الأمثلة على هذه السياسات التكميلية في أفريقيا دعم الاقتصاد الكلي، وتنمية القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتعزيز البنية التحتية، والتطورات في مجال التكنولوجيا والابتكار، وتغير المناخ، وتمويل التصنيع، والتكامل الإقليمي، والسياسات الرامية إلى تطوير أقطاب النمو ونشر استراتيجية التنمية.

17. هناك حاجة إلى سياسات اقتصاد كلي وسياسات قطاعية جيدة التصميم لتيسير النمو الشامل والتنمية المستدامة. ويستوجب التنسيق إجراء تقييم دقيق لتأثير التدابير ذات الصلة مثل سعر الصرف والسياسات النقدية والمالية والسياسات التي تؤثر على تطوير البنية التحتية ومناخ الاستثمار الذي يمكن أن يدعم أو يعيق التحول الاقتصادي والنمو. إنّ التخطيط التنموي هو محاولة حكومية متعمدة لتنسيق عملية صنع القرار الاقتصادي على المدى الطويل والتأثير على مستوى نمو المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية للدولة لتحقيق مجموعة محددة سلفا من الأهداف الإنمائية.

18. وبالنظر إلى المستوى الحالي للنمو الاقتصادي والتوقعات التي تشير إلى نمو بنسبة 7 إلى 10 في المائة في العقود حتى عام 2063، تدعو المؤسسات الضعيفة، وعجز البنية التحتية، والتقدم التكنولوجي المحدود، والمهارات المحدودة لاقتصاد المعرفة، البلدان الأفريقية إلى صياغة سياسات منسقة لمساعدة الشركات والصناعات على زيادة قدرتها التنافسية المحلية والعالمية، وإنشاء وتحديث قدرات الإنتاج، من أجل تشجيع الاستثمار، وزيادة الإنتاج، وتحقيق قدر أكبر من العمالة المستدامة التي تتمتع بالمهارة. سيتطلب تعزيز القدرة التنافسية لأفريقيا مزيجًا من سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الكلي التي تعزز الإنتاجية، وتعالج المهارات الملزمة وقيود البنية التحتية، وتشجع تخصيص الموارد، وتدعمها بيئة تجارية مواتية على مستوى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وعلى المستوى الدولي.

19. وفي حين تقع مسؤولية التنمية الاقتصادية أساسا على عاتق الحكومات الوطنية، ينطوي التكامل الإقليمي على إمكانات هائلة لتحسين نتائج أي بلد. ويمكن استخدام المستوى الإقليمي بشكل أكثر منهجية لتطوير وتعزيز سياسات الاقتصاد الكلي المنسقة المواتية للتنمية. يعد تطوير سوق قارية قوية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أمرًا بالغ الأهمية لإطلاق إمكانات التصنيع في أفريقيا ودعم نمو الشركات القادرة على المنافسة عالميًا. يتمثل أحد العناصر الأساسية في الإستراتيجية الإقليمية في التركيز على سلاسل القيمة الإقليمية بهدف إنشاء أقطاب النمو. الهدف من الاستراتيجية الخاصة بقطب النمو ليس معالجة إخفاقات السوق ولكن الاستفادة من الموارد الموجودة بالفعل (مثل البنية التحتية والتكنولوجيا والاقتصادات الخارجية والقوى العاملة الماهرة والأسواق والاستثمار السليم ومناخ الأعمال) في الاقتصاد.

سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية الداعمة للعمالة

20. لا يمكن معالجة مشكلة العمالة في أفريقيا بشكل شامل إلا من خلال إعادة تقييم طريقة تفكيرنا في سياسة الاقتصاد الكلي والجمع بين سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل والسياسات القطاعية ضمن إطار متكامل لسياسة العمالة. أعطى رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي دائما أولوية عالية لخلق فرص العمل داخل القارة. وقد تم التعبير عن هذا الالتزام أثناء قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في واغادوغو بشأن العمالة والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا في عام 2004، وتم التأكيد عليه مرة أخرى في قمة واغادوغو +10 في عام 2015، حيث تم اقتراح استراتيجيات رئيسية، وكان من أهمها الحاجة إلى تحقيق اتساق السياسات من خلال التنمية وتنفيذ سياسات التنمية للاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية الداعمة للعمالة، فضلاً عن سياسات التوظيف وسوق العمل لتعزيز النمو الشامل على نطاق واسع والقضاء على الفقر من خلال تعزيز نتائج العمالة ونمو الإنتاجية. ولذلك، باعتبارها سياسات شاملة، فهي تراعي ارتباط سياسات العمالة بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية.

باء. فرص تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في أفريقيا

21. على الرغم من تواصل قدرة أفريقيا على الصمود في مواجهة الصدمات، فإن عدم قدرتها على الحفاظ على فترة طويلة الأجل من النمو الاقتصادي المرتفع بنسبة 7 إلى 10 في المائة لتحقيق رؤية وتطلعات أجندة 2063، يسلط الضوء على أن عددا من التحديات لا تزال قائمة وتحتاج إلى معالجتها من خلال تحسين تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية. ولا يزال الحيز المالي لأفريقيا محدودا للغاية حيث لم تصل البلدان بعد إلى المستوى المتوقع لنسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لتمويل التنمية القارية بشكل مستدام. إضافة إلى ذلك، لا تزال المستويات الحالية للديون المحلية والخارجية تقوض جهود الاستثمار في القطاعات التحويلية الحيوية في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات. كما أنّ التنفيذ المحدود لأجندة 2063 ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن التأثير المحدود للنمو على سبل العيش والحصول على الخدمات الاجتماعية، ساهم في تزايد أوجه عدم المساواة بين الجنسين والدخل وبين الريف والحضر. علاوة على ذلك، لم يكن النمو الاقتصادي المطرد في أفريقيا مرتبطا بالضرورة بتعزيز القدرة على التكيف مع المخاطر البيئية المرتبطة بتغير المناخ. أصبحت حالات الجفاف المتكررة شائعة بشكل متزايد في أجزاء عديدة من أفريقيا، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية للغاية على سبل العيش والإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي العام.

رابعا- أولويات السياسات لتعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية من أجل تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة

22. بالنظر إلى التطورات المذكورة أعلاه، سيفكر الخبراء والوزراء في أولويات السياسات التالية لتعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في أفريقيا بهدف تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

التنسيق بين السياسات المالية والنقدية

23. نظرا للحاجة إلى التنسيق الفعال للسياسات المالية والنقدية، بالنظر إلى استقلال السلطتين في تنفيذ أهدافهما، فإننا نشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على القيم بما يلي:

(1) ضمان أن يهدف الهدف الأساسي للسياسات النقدية والمالية إلى تحقيق النمو الشامل والتنمية الاقتصادية المستدامة مع الحفاظ على استقرار الأسعار.
(2) اتخاذ الترتيبات المنسقة اللازمة التي تضمن عدم تناقض القرارات التي تتخذها السلطات النقدية والمالية وأن تكون داعمة.

(3) تقديم التوصيات والسياسات المناسبة لزيادة استقلال السياسة النقدية مع مراعاة دور البنوك المركزية في الحد من الهيمنة المالية على السلطة النقدية، وضمان الاستقلال السياسي للبنوك المركزية، وضمان استقلال البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية بهدف الحفاظ على استقرار السعر.
(4) اعتماد سياسات مالية مستدامة لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ونظام ضريبي مناسب وإطار تنظيمي للقطاع المالي من خلال برامج مناسبة لدعم الإصلاحات الهيكلية.
(5) اعتماد وتنفيذ سياسة نقدية لمكافحة التضخم، مدعومة بسياسة مالية حكيمة، لتحقيق انخفاض التضخم بأقل تكلفة على الاقتصاد.
(6) تنفيذ ترتيبات مؤسسية محددة لتجنب التضارب بين السياسات النقدية والمالية من خلال سياسات تهدف إلى القضاء على عدم الاتساق بينهما.
(7) إنشاء مكاتب منفصلة لإدارة الديون بأهداف وأدوات ومهام منفصلة لإدارة محفظة الديون الحكومية بشكل مستدام.
(8) إنشاء لجنة تنسيق تساعد في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية إدارة الديون والإدارة النقدية.
(9) إجراء تقييم دقيق لاستحداث الحوافز الضريبية لفترة محددة لتحفيز الاستثمار، وحملة لتعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز سياسة المنافسة وتطوير برامج دعم التجمعات الصناعية، من بين مبادرات أخرى.
(10) تتميز بيئة السياسات الجديدة بسياسة سعر صرف متسقة مع تحسين القدرة التنافسية الدولية، وسياسات نقدية مسؤولة وحوافز صناعية محددة الهدف.
(11) اعتماد وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية الداعمة للعمالة والتي تدعم خلق فرص العمل اللائق من خلال استراتيجيات تنمية المهارات المناسبة التي تهدف إلى زيادة قابلية توظيف الشباب.
(12) اعتماد وتنفيذ سياسات التوظيف والتدريب لتعزيز إمكانات نمو الصناعة وتوسيع فرص العمل للعاطلين عن العمل والمساهمة مع مرور الوقت في إعادة توزيع الدخل.
(13) توسيع نطاق تعبئة الإيرادات المحلية لاستعادة الاستدامة المالية وتمويل النمو الشامل والتنمية المستدامة.
(14) تصميم وتنفيذ سياسات صناعية استراتيجية لتسريع عملية التنويع الاقتصادي في أفريقيا، ما من شأنه أن يحد من التأثيرات المعاكسة المتكررة والصدمات العالمية.
(15) إن تعزيز التجارة الإقليمية من شأنه أن يعزز قدرة أفريقيا على الصمود في مواجهة التأثيرات غير المباشرة الناجمة عن التباطؤ الاقتصادي العالمي ويقلل العجز التجاري المستمر.

خامسا- الدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة للمالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل

24. يدعم التحليل المذكور أعلاه الحاجة إلى حوار سياسات رفيع المستوى يهدف إلى تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في أفريقيا بهدف تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في أجندة 2063. وفي هذا السياق، يجري تنظيم الاجتماع الوزاري للدورة السابعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للمالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل تحت شعار "تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في أفريقيا: التحديات والفرص وأولويات السياسات لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة". وستستضيف حكومة الجمهورية التونسية الاجتماع من 03 إلى 07 يوليو 2024 في تونس العاصمة.

(أ) أهداف الدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة

25. الأهداف المحددة للدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة هي:

- ضمان وجود فهم مشترك من قبل صانعي السياسات حول الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية بهدف تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا في العقود المقبلة نحو تحقيق أجندة 2063؛
- توفير منبر لصانعي السياسات لصياغة مقترحات ملموسة من أجل تعميق وتعزيز تنفيذ أطر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية المنسقة من أجل ازدهار أفريقيا وتحولها؛
- وضع خيارات وإجراءات سياساتية ملموسة لتعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية بهدف توليد فرص عمل لائقة وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الحالية والمستقبلية.

(ب) صيغة الدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة

26. ستناقش الدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة مختلف القضايا الاقتصادية والمالية والتنموية لأفريقيا، وستقدم التوجيه لعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأفريقية الأخرى لدعم جهود الدول الأعضاء في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. ومن بين الملامح الرئيسية للدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة إجراء حوار سياسات رفيع المستوى، وجلسات نقاش، ومناقشات مائدة مستديرة، وأحداث جانبية حول كواضيع إنمائية مختلفة. وتم تقديم عدد من الابتكارات للجنة الفنية المتخصصة لعام 2024 لضمان المشاركة الاستباقية.

27. ستتضمن الجلسات العامة مناقشات حول موضوع اللجنة الفنية المتخصصة تليها مناقشات مركزة حول القضايا النظامية الرئيسية.

28. حوار السياسات للخبراء والوزراء حول موضوع اللجنة الفنية المتخصصة: "تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في أفريقيا: التحديات والفرص وأولويات السياسات لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة".

29. سيقوم حوار السياسات للخبراء والوزراء بشأن السياسات حول موضوع اللجنة الفنية المتخصصة بطرح الأفكار حول كيفية ضمان قيام أفريقيا ببناء سياسات اقتصاد كلي وسياسات قطاعية متسقة ومنسقة لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة لأجندة 2063. وستشمل القضايا المحددة التي ستتم مناقشتها تصميم وتنفيذ استراتيجيات وسياسات فعالة للتحول الهيكلي تدعم خلق فرص العمل؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية ومعالجة نقاط الضعف الاقتصادية والمالية لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

(ج)النتائج المتوقعة للدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة

30. من المتوقع أن تفضي الدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة للمالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل إلى النتائج التالية:

- توثيق واضح المعالم للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات الدورات السابقة للجنة الفنية المتخصصة؛
- تعزيز فهم الحاجة إلى تنسيق أقوى لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية من أجل أطر مؤسسية وسياساتية متسقة ضرورية لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا بشكل فعال؛
- توصيات وإجراءات وزارية استراتيجية لتعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا؛
- إعلان وزاري يوضح خيارات وإجراءات سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية المنسقة المطلوبة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتنفيذ سياسات متسقة بهدف تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا.

(د) الوثائق

31. إضافة إلى هذه المذكرة المفاهيمية، ستسترشد مناقشات اللجنة الفنية المتخصصة بوثيقة قضايا حول موضوع الدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة، ووثائق معلومات أساسية فنية حول المواضيع الفرعية للجلسات العامة والقضايا النظامية، والموائد المستديرة والأحداث الجانبية.

(ه) المشاركة

32. سيشمل المشاركون والمندوبون في الدورة السابعة للجنة الفنية المتخصصة وزراء وممثلين عن الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الأفريقية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية الأفريقية والشركاء الإنمائيين والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وسيتم توجيه الدعوة إلى شركاء آخرين مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

(و) جهات الاتصال

33. للمزيد من المعلومات حول المؤتمر واجتماع لجنة الخبراء، يرجى الاتصال بالجهات التالية:

الدكتور باتريك ندزانا أولومو، مدير السياسة الاقتصادية والتنمية المستدامة، مفوضية الاتحاد الأفريقي

البريد الإلكتروني: OlomoP@africa-union.org

السيدة رومبيدزاي مانهاندو، منسقة المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي، مفوضية الاتحاد الأفريقي

البريد الإلكتروني: ManhandoR@africa-union.org

السيدة ماندي موياكوفا، سكرتيرة إدارة التنمية الاقتصادية والتكامل والتجارة، مفوضية الاتحاد الأفريقي

البريد الإلكتروني: MauyakufaM@africa-union.org